



معارك الأمعاء الخاوية الفلسطينية تتحدى احتكار العنف الإسرائيلي

كتبه: باسل فراج . مايو 2016

بينما كنت أخطّ هذه الكلمات، ثلاثةُ أسرى فلسطينيين كانوا مضربين عن الطعام للاحتجاج على حبسهم دون محاكمة أو "اعتقالهم الإداري" وهو المصطلح الألطف الذي تتخفي به هذه الممارسة. سامي جنازرة كان في يومه التاسع والستين من الإضراب، وقد تدهورت صحته بشدة. أديب مفارجة كان في يومه الثامن والثلاثين، وفؤاد عاصي في يومه السادس والثلاثين. وهؤلاء ثلاثة من أصل **700** أسير فلسطيني على الأقل يقبعون في سجون الاحتلال رهن الاعتقال الإداري الذي تمارسه إسرائيل بصورة روتينية في انتهاكٍ للمعايير الصارمة التي ينص عليها القانون الدولي.¹ لجأ الأسرى السياسيون الفلسطينيون إلى خوض معركة الأمعاء الخاوية منذ أمدٍ بعيد احتجاجاً على انتهاك حقوقهم على يد السلطات الإسرائيلية. وكانت أول مرةٍ لجأ فيها الأسرى الفلسطينيون إلى الإضراب عن الطعام في العام 1968، بحسب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، خاض الأسرى الفلسطينيون ما يزيد على **25** إضراباً جماعياً عن الطعام لاحقاق مطالب تراوحت بين إنهاء الحبس الانفرادي والاعتقال الإداري وبين تحسين ظروف السجن والسماح بالزيارات العائلية. وبما أن أعداداً متزايدةً من الأسرى الفلسطينيين يُكرّرون على خوض إضرابات مطولة عن الطعام باعتبارها "الملاذ الاحتجاجي الأخير" الذي يعذّبون به أجسادهم حتى ينالوا حقوقهم، فيجدرون أن نستعرض هذه الأداة السياسية واستخداماتها عبر البلدان والأزمان، وإبراز طريقة الأسرى الفلسطينيين في استخدامها لمواجهة احتكار إسرائيل العنف داخل أسوار السجن.

الإضراب عن الطعام في الماضي والحاضر

بالرغم من أن أصل الإضراب عن الطعام – وهو الامتناع الطوعي عن الطعام وأو الشراب – ليس معلوماً بدقة، فإن ثمة شواهد على استخدامه في فترات تاريخية ومناطق جغرافية مختلفة. تعود الشواهد الأولى إلى أيرلندا في القرون الوسطى حيث كان المرءُ يصوم على عتبة داره من ظلمه ليجلب عليه العار. ومن الإضرابات الحديثة والمعروفة عن الطعام تلك التي خاضتها البريطانيات المطالبات بحق المرأة في الاقتراع في العام 1909، والمهاتمماً غاندي إبان الثورة ضد الحكم البريطاني في الهند، وسيزار تشافيز إبان النضال من أجل حقوق عمال المزارع في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعتقلي غواتناتامو الذين تحتجزهم الولايات المتحدة. وهناك خطرٌ كبير يتمثل في إيذاء جسد المضرب عن الطعام إيذاءً يتعدى علاجه كالصمم والعمى والنزيف الحاد² بل إن الوفاة كانت عاقبة الكثرين من المضربين عن الطعام كما في حالة إضراب السجناء الجمهوريين الأيرلنديين عن الطعام في 1981. تباين مطالب المضربين عن الطعام، ولكنها تعكس دائمًا قضاياً أشمل ومتالم اجتماعية وسياسية واقتصادية. فعلى سبيل المثال، عكس مطلب السجناء الجمهوريين الأيرلنديين المضربين عن الطعام في 1981 من أجل إعادة صفة الفئة الخاصة السياق الأوسع "للاضرابات" التي شهدتها أيرلندا الشمالية آنذاك.³ ومن أوائل الإضرابات الفلسطينية عن الطعام إضراب سجن عسقلان في العام 1970 والذي استمر 7 أيام. كتب الأسرى المضربون عن الطعام مطالبهم على علبة سجائر لأنهم كانوا ممنوعين من الدفاتر، وكان من بينها رفضهم مخاطبة سجانיהם بعبارة "سيدي". ونان الأسرى مطلبهم ولم يضطروا بعدها إلى استخدام كلمة "سيدي" أبداً، ولكن بعد أن قضى الأسير عبد القادر أبو الفحم نحبه أثناء إخضاعه للتغذية القسرية، وكان أول شهادة الحركة الأسرية. استمرت الإضرابات عن الطعام في سجن عسقلان إبان عقد السبعينات. وفي سجن نفحة سنة 1980، قضى أسران آخران، هما راسم حلاوة وعلى الجعيري، أثناء تغذيتهما قسرًا إبان الإضراب عن الطعام الذي خاضه الأسرى هناك. ونتيجة لهذه الإضرابات وغيرها، استطاع الأسرى الفلسطينيون أن يجربوا الإسرائيلي على تحسين ظروف السجن من حيث السماح بإدخال الصور العائلية والقرطاسية والكتب والصحف. وفي السنوات الأخيرة، صار إنهاء ممارسة الاعتقال الإداري مطلبًا ثابتاً للأسرى الفلسطينيين، نظرًا لتوسيع إسرائيل في استخدامه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. وعلى سبيل المثال، طالب الإضراب الشامل عن الطعام الذي خاضه قرابة 2000 أسير في العام 2012، بوضع حد للاعتقال الإداري والحبس الانفرادي والتدابير العقابية الأخرى من قبيل الحرمان من الزيارات العائلية للأسرى الغربيين. وانتهى الإضراب بعد أن وافقت إسرائيل على الحد من استخدام الاعتقال الإداري. غير أن إسرائيل سرعان ما تراجعت عن الاتفاق، ما أفضى إلى إضراب شامل آخر عن الطعام في العام 2014 خاصه ما يزيد على 100 معتقل إداري للضغط من أجل وضع حد لهذه الممارسة. وانتهى الإضراب بعد 63 يوماً دون إنهاء

الاعتقال الإداري. وقد تأثر قرار الأسرى، بحسب التقارير، باختفاء ثلاثة مسؤولين إسرائيليين في الضفة الغربية والعمليات العسكرية واسعة النطاق التي نفذتها إسرائيل في الضفة الغربية (والتي أعقبها هجومٌ واسعٌ على قطاع غزة). وبالإضافة إلى ذلك، تزامنت الإضرابات الفردية أحياناً مع اتخاذ قرارٍ بخوض إضراب جماعي عن الطعام، أو أفضت إلى اتخاذ ذلك القرار. فإضراباً عامي 2012 و2014 بدأ بإضرابات فردية طالبت بوضع حد لاستخدام الاعتقال الإداري. وخاض تلك الإضرابات الفردية هناء شلبي وخضر عدنان وتأثير حلاحلة وبلال دياب، وجميعهم نجحوا في إنهاء اعتقالهم الإداري. غير أن بعض الأسرى الذين أضربوا فردياً اعتقلوا مجدداً بعد إطلاق سراحهم كما في حالة سامر العيساوي وتأثير حلاحلة وطارق قعدان وخضر عدنان، الذي أفرج عنه بعد إضرابه عن الطعام لفترة طويلة احتجاجاً على إعادة اعتقاله في عام 2015.

العنف الذي تمارسه إسرائيل على الأسرى الفلسطينيين

ما يبرح الأسرى الفلسطينيون يتعرضون لظروف متعددة من العنف توثقها منظمات حقوق الإنسان والأسرى، وتتوثقها كتابات الأسرى، وعددٌ من الأفلام الوثائقية.⁴ وقد جاء في 报 告 نشرته مؤسسة الضمير سنة 2014 أن "كل فلسطيني تعرض للاعتقال على يد قوات الاحتلال تعرض لأحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي أو سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح، والعزل الانفرادي، والاعتداء اللفظي، والتهديد بالعنف الجنسي." وبالإضافة إلى ذلك، وخلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 特 别 إسرائيل معتقلين فلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة، وإلى سجون داخل إسرائيل، فضلاً على تهديد أسرى الضفة الغربية بترحيلهم إلى قطاع غزة إن لم يعترفوا. وتعتمد إسرائيل أيضاً باستمرار وعلى نحو تعسفي إلى 限制 访问 للأسرى أو حرمانهم منها. ويتعرض الأسرى إلى 忽视 متعمد وسوء معاملة، وإلى قيود على المكالمات الهاتفية ومقابلة lawyers وقراءة الكتب ومشاهدة التلفاز. وعلاوةً على ذلك، تصنف السلطات الإسرائيلية الأسرى السياسيين الفلسطينيين "سجناً أمنياً"، وهو تصنيف يسمح قانوناً withholding their rights إلى قيود عديدة. فهذا التوصيف يحرم الأسرى الفلسطينيين من بعض الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها السجناء اليهود – حتى هؤلاء القلة المصنفين كسجيناء أمنيين – بما فيها الزيارات المنزلية تحت الحراسة، وإمكانية الإفراج المبكر، والتسریح المؤقت من السجن. إن العنف الذي يتعرض له الأسرى الفلسطينيون لا بد وأن يُعرَضَ في سياق مشروع إسرائيل الاستعماري وإخضاعها السكان الفلسطينيين كافةً لصنوفٍ مختلفة من العنف، بما فيها مصادر أراضيهم وتدمر منازلهم وطردهم ونفيهم. فقد arrested Israel منذ بدء احتلالها

في عام 1967 ما يزيد على 800,000 فلسطيني، أي ما يعادل تقريرًا 20% من إجمالي عدد السكان، و40% من مجموع السكان الذكور. وهذه الحقيقة وحدها تبيّن بوضوح إلى أي مدى تستخدم إسرائيل الاعتقالات والسجن كأداة للسيطرة على السكان بينما تصادر ممتلكاتهم وتُسكن اليهود الإسرائيлиين مكانهم. وفي إطار هذا الفهم الأوسع لمصطلح العنف يتجلّى الإضراب عن الطعام كوسيلة يستطيع الأسرى الفلسطينيون من خلالها مواجهة ضروب العنف المختلفة التي تمارسها الدولة الإسرائيلية.

جسدُ الأسير يكسر جبروت الدولة

عند الإضراب عن الطعام لا يعود الأسرى مستقبلين صامتين لعنف سلطات السجن المستمر، بل يمارسون العنف على أجسادهم من أجل فرض مطالبهم. أي أن الإضراب عن الطعام يقع خارج نطاق سلطة الدولة الإسرائيلية. فجسد الأسير المضرب عن الطعام يزعزع علاقته بالإذاء وراء جدران السجن، والتي تتحكم من خلالها الدولة الإسرائيلية وسلطات السجن بكل جانبٍ من حياة الأسرى خلف القضبان وتكون وحدها من يمارس العنف. فعند الإضراب، يعكس الأسير المضرب العلاقة بين المؤذي والمتأذى، حين يدمج الاثنين في جسده، ويستعيد بذلك القدرة على الفعل. ويؤكد الأسرى وضعهم كسجيناء سياسيين، ويرفضون احتزازهم في "سجون أمنيين"، ويطالبون بحقوقهم وجودهم. تستخدم الدولة الإسرائيلية تدابير عديدة لإنهاء الإضرابات عن الطعام وتأكيد سلطتها على الأسرى، وعلى استخدام العنف، وهذا يدل على التحدي الذي تفرضه أجساد المضربين عن الطعام على دولة إسرائيل. ومن أمثلة تلك التدابير التي تنتهجها سلطات السجون إخضاع الأسرى المضربين للعنف والتعذيب. والعنف الذي يتعرض له الأسرى المضربون عن الطعام يزداد حدةً ويغير بأشكاله. وعلى سبيل المثال، حرمت سلطات السجن الأسرى المضربين عن الطعام أثناء إضراب 2014 العلاج والزيارات العائلية، وقيّدت أيديهم وأرجلهم بأسرّة المستشفى على مدار الساحة، ولم تكن تقابق قيدهم إذا سمحت لهم بقضاء الحاجة، وكانت تحرمهم الخصوصية حيث كانت تترك باب الحمام مشرعاً. وتعتمدت السلطات الإسرائيلية أن تترك الطعام بالقرب من المضربين عن الطعام لكسر إرادتهم. وفي هذا الصدد يقول المضربُ السابق عن الطعام أيمن الشراونة : "جابوا طاولة ووضعوها بجانب السرير، كانوا يجيبوا أجمل أنواع الأكل... كان الشباب عندهم معلومة بأنه أنا رجل مغرم في الحلو [الحلويات]، كانوا مجرمين يجيبوا أفضل أنواع الحلو، من جميعه، ويحطوه على الطاولة." منحت إسرائيل مؤخرًا غطاءً قانونيًّا للتغذية للأسرى المضربين عن الطعام قسرًا بإقرارها "قانون منع أضرار الإضراب عن الطعام"، والذي يرقى إلى كونه معاملةً قاسية ولا إنسانية ومهينة، وفقًا لمقرر الأمم المتحدة الخاص

المعني بمسألة التعذيب. ويتناقض هذا القانون أيضًا **وإعلان مالطا بشأن الإضراب عن الطعام** الصادر من الجمعية الطبية العالمية. تصنف إسرائيل الأسرى المضربين بأنهم "إرهابيون" و" مجرمون" لتفويض إصرارهم على فاعليتهم السياسية، وجهودهم في قلب العلاقة بين الفاعل والمفعول به في إطار عنف الدولة. وقد وصف المسؤولون الإسرائيليون المضربين عن الطعام في إضراب 2014 بأنهم "إرهابيون". وقال وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي ميري ريجيف، وهو **من رعاة مشروع القانون الأخير**: "لا تعني جدران السجن أن إرهاباً لا يحدث وراءها [...]. فهناك إرهاب في الشارع، وهذا إرهاب في السجن. **وصرح** وزير الأمن العام الإسرائيلي جلعاد أردان كذلك بأن الإضراب عن الطعام هو "نوع" جديد من الهمجات الانتحارية."

الأهمية الحيوية للدعم الوطني والدولي

يعتمد نجاح الإضراب عن الطعام على عوامل أساسية عدة منها قدرة المضربين على حشد المجتمعات المحلية والمنظمات والهيئات السياسية لدعمه ومساندته، والضغط على السلطات للرضوخ لمطالب المضربين عن الطعام أو التفاوض معهم على اتفاق. يستطيع الأسرى الفلسطينيون بإضراباتهم عن الطعام أن يفرضوا نضالهم على الساحة السياسية الفلسطينية في كل مرة وعلى الساحة السياسية الدولية في غالب الأحيان. وبما أن الأسرى يفتقرن إلى بدائل تمكنهم من تأمين حريثم أو تغيير السياسات الإسرائيلية، فإن حشد المجتمعات المحلية والهيئات السياسية للدفاع عن حقوقهم يكتسب أهمية لا يُستهان بها. تستثمر المنظمات الشعبية والحقوقية والهيئات الرسمية داخل فلسطين وخارجها أثناء إضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام. وتشمل جهود الدعم والمساندة اجتماعات يومية، واحتجاجات **أمام مكاتب المنظمات الدولية**، ودعوات للحكومة الإسرائيلية تحضنها على الإذعان لمطالب الأسرى، ومظاهرات خارج السجون والمستشفيات. وتساهم المنظمات المحلية والدولية مثل الضمير، وأصوات يهودية من أجل السلام، ومنظمة العفو الدولية، وصاددون الضوء على المظالم التي يكابدها الأسير الفلسطيني بهدف زيادة الضغط على السلطات الإسرائيلية حتى ترضى لمطالب الأسرى وتتوصل معهم إلى اتفاق. تعمل هذه الشبكات كذلك على تدويل نضال الأسرى المضربين عن الطعام، ونضال الأسرى عموماً، مع ربطه بالظلم الماضية والراهنة التي واجهتها وتواجهها الشعوب حول العالم. فنجد في التقارير والتحليلات حول إضراب الأسرى الفلسطينيين إشارات إلى **محنة السجناء الأيرلنديين أثناء فترة "الاضطرابات، والاعتقالات الجماعية في الولايات المتحدة، والأوضاع في خليج غوانتانامو**، وأخرى غيرها. وهكذا يصبح نضال الأسرى الفلسطينيين جزءاً من حركات وحملات التضامن

المتمامية المطالبة بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وهذا يساعد في التصدي لإسرائيل في وصفها بأنهم " مجرمون " و " إرهابيون " واحتقارها الخطاب . تُعتبر الإضرابات عن الطعام ، كما أشكال المقاومة الأخرى داخل السجون وخارجها ، أعمال مقاومة يستطيع الفلسطينيون من خلالها التأكيد على وجودهم السياسي والمطالبة بحقوقهم . ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذه المقاومة وتعزيزها . فهذا الشكل من أشكال المقاومة يمنح القوة للأسرى ويدعمهم في نضالهم من أجل حقوقهم ، فضلاً على أنه يبعث الأمل بقوة في نفوس الفلسطينيين عموماً وفي حركة التضامن . وإنَّ لمن مسؤوليتها أن ندعم الأسرى الفلسطينيين وأن نسعى إلى مرحلة لا يعود فيها الفلسطينيون في حاجة إلى اللجوء إلى هذا النوع من المقاومة الذي يضع حياتهم على المحك .

1. تتوفر كافة إصدارات الشبكة باللغتين العربية والإنجليزية (اضغط/ي [هنا](#) لمطالعة النص بالإنجليزية). لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية أو باللغة الأسبانية، اضغط/ي [هنا](#) أو [هنا](#). تسعد الشبكة لتتوفر هذه الترجمات ونشكر مداععي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، وتأكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.
2. للاطلاع على معلومات أكثر حول الآثار الجسدية المترتبة على الإضراب عن الطعام، انظر/ي [Hunger Strikes, Force-Feeding and Physicians' Responsibility](#).
3. انظر/ي كتاب ديفيد بريسفورد (Dead Men Ten)، لندن: مطبعة هاربر كولينز، ١٩٩٤ .
4. انظر، على سبيل المثال، تقارير وشهادات [مركز الأسرى للدراسات](#)، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، [عدالة](#): المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، [صامدون](#): شبكة التضامن مع الأسرى الفلسطينيين، وثائق قناة الجزيرة ([Hunger Strike](#)) ، فيلم مي المصري ([3000 Nights](#))، مقالة [Building and Body the Materializing :Liberation at Attempts](#) العربية الدراسات مجلة في المنشورة (Community Among Palestinian Political Captives) Struggle Colonial-Anti s'Women Palestinian (2004) 12/13 46-79، كتاب نهلة عبدو (Within the Israeli Prison System)، بلوتون مطبعة، 2014.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. تهدف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات

فلسطين والفلسطينيين حول العالم.
تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.